

التقرير الموجز للاقتصاد الكويتي

الربع الثالث

أسعار النفط تتراجع وسط تباطؤ
الاقتصاد العالمي، والكويت تتقدم
في مؤشري التنافسية وسهولة
ممارسة الأعمال

أسعار النفط تتراجع وسط تباطؤ الاقتصاد العالمي، والكويت تتقدم في مؤشري التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال

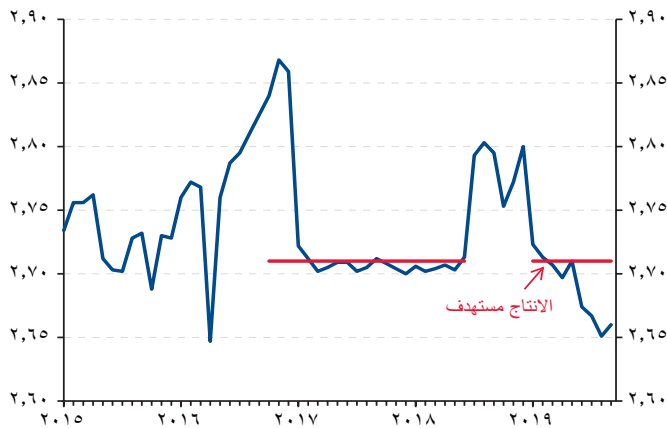
أبرز النقاط

- إنتاج النفط الكويتي يتراجع لمستويات أدنى من حصص خفض الإنتاج وفقاً لاتفاق الأوبك وحلفائها، ويصل إلى ٢,٦٦ مليون برميل يومياً بنهاية الربع الثالث بالتزامن مع تراجع أسعار النفط.
- الأرقام الأولية تشير لبلوغ نمو القطاع غير النفطي ٠,٨% في المتوسط على أساس سنوي في النصف الأول من العام ٢٠١٩، مما يؤثر على توقعاتنا للعام بأكمله البالغة ٢,٥%.
- الكويت تحسن مركزها على مؤشر التنافسية العالمية، وكذلك تتقدم ١٤ مركزاً في التصنيف العالمي المتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- استقرار معدلات التوظيف عند مستوى ٣,٧% على أساس سنوي في النصف الأول من العام ٢٠١٩، مما يعزز التوقعات المستقبلية للقطاع الاستهلاكي.
- التضخم يصل إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال ٢٢ شهراً، ولكن يبقى معتدلاً عند مستوى ١,٧% على أساس سنوي في سبتمبر.
- نمو الائتمان بنسبة ٤,٦% على أساس سنوي في أغسطس في ظل النمو القوي للقروض الشخصية، والإبقاء على أسعار الفائدة دون تغير.

معدلات التزامها في وقت سابق من العام الحالي. ووفقاً لتوقعات السيناريو الأساسي التي خالصنا إليها، نتوقع ارتفاع إنتاج الكويت من النفط تدريجياً بدءاً من العام المقبل لتعود مستويات الإنتاج إلى ٢,٧١ مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ تزامناً مع خفض الإنتاج المقررة والتي من المتوقع ان يتم تمديدها في ظل استمرار المخاوف بشأن ضعف الطلب وتباطؤ الاقتصاد العالمي. هذا ومن المتوقع أيضاً أن يبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت ٦٠ دولاراً للبرميل في العام المقبل (٥٨ دولاراً للبرميل لخام التصدير الكويتي) مقابل ٦٤ دولاراً للبرميل (٦٣ دولاراً للبرميل لخام التصدير الكويتي) في العام ٢٠١٩.

الرسم البياني ١: إنتاج النفط الخام

(مليون برميل يوميا)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

مراجعة توقعات النمو على خلفية انخفاض إنتاج النفط

ظل ضعف إنتاج النفط، نتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي النفطي تباطؤاً بنسبة -٢,٥% في العام ٢٠١٩، أي بتراجع أكبر مقارنة بتوقعاتنا السابقة بتباطؤ تصل نسبته إلى ٠,٥%. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في العام المقبل بنسبة ٢,٠% نتيجة ارتفاع هامشي من

شهد الربع الثالث من العام الجاري تصاعد حالة عدم اليقين حول توقعات النمو العالمي، لا سيما على خلفية استمرار الحرب التجارية الأمريكية الصينية مما أدى إلى قيام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعات النمو العالمي للعام الحالي وخفضه إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية عند مستوى ٠,٢%. وكان التأثير المباشر على الكويت حتى الآن مقتصرًا في الأغلب على سعر النفط، الذي انخفض في الربع الثالث من العام ٢٠١٩، وإن كان مازال يشهد المزيد من التقلبات. لذلك، فإن استمرار تقليص إنتاج النفط إلى مستويات أقل من المتوقع وخفض توقعات أسعار النفط، قد يدفعنا إلى خفض توقعاتنا للنمو في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠. كما أدت مخاوف تباطؤ النمو أيضاً إلى دفع البنوك المركزية الرئيسية للاتجاه نحو تبني سياسات نقدية تيسيرية، إلا أن أسعار الفائدة في الكويت لم يطرأ عليها أي تغيير نظراً لاتجاه البنك المركزي إلى الموازنة ما بين تعزيز النمو والحفاظ على جاذبية الدينار.

أسعار النفط تتراجع رغم الهجوم على المنشآت النفطية السعودية

بدشدهت أسعار النفط تقلبات شديدة خلال الربع الثالث على خلفية مزيج من العوامل التي تتضمن استمرار الحرب التجارية وتخمة الإمدادات، مما أدى إلى تراجع سعر خام التصدير الكويتي إلى ٥٨ دولاراً للبرميل في منتصف أغسطس، إلا أنه عاد وارتفع متخطياً حاجز ٦٨ دولار في منتصف سبتمبر في أعقاب الهجوم على البنية التحتية للنفط السعودي. غير أن الأسعار تراجعت لاحقاً إلى حوالي ٦٠ دولاراً في أوائل شهر أكتوبر بسبب العودة السريعة للإنتاج السعودي وزيادة المخاوف حول النمو العالمي بما في ذلك تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. وفي المتوسط، تراجعت الأسعار بنسبة ٨% في الربع الثالث من العام مقارنة بالربع الثاني.

ومن جهة أخرى، تواصل منظمة الأوبك وحلفائها من المنتجين المستقلين تخطي مستوى الالتزام بخفض الحصص المستهدفة بهدف دعم الأسعار، والتي من المقرر مراجعتها بنهاية مارس ٢٠٢٠. كما يعزى ذلك جزئياً إلى الانخفاض المؤقت في الإنتاج السعودي في سبتمبر. وقد بلغ إنتاج الكويت من النفط الخام ٢,٦٦ مليون برميل يومياً في سبتمبر ليصل بذلك معدل التزامها بحصص خفض الإنتاج إلى ١٧٥% مقارنة بالاستقطاع المستهدف من مستويات إنتاجها (٨٥٠٠٠ برميل يومياً) ومتخطية بذلك

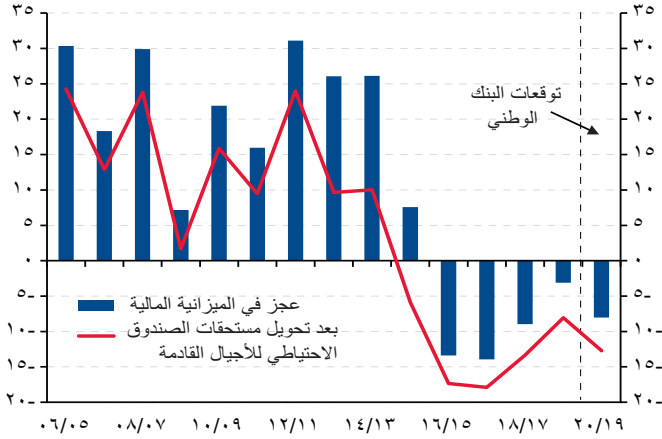
الفائض لعجز بعد استقطاع حصة صندوق الأجيال المستقبلية، ليصل حجم العجز إلى ٠,٥ مليار دينار كويتي. وقد تم تسجيل هذا الفائض على الرغم من انخفاض الإيرادات بنسبة ١٣٪ على أساس سنوي إلى ٧,٤ مليار دينار - معظمها عائدات نفطية - ويأتي ذلك التراجع في ظل انخفاض أسعار النفط وتقليص الإنتاج النفطي خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت النفقات بنسبة ٢١٪ إلى ٧,١ مليار دينار على خلفية زيادة النفقات الجارية بنسبة ٢٥٪ بما في ذلك الأجور والإعانات والتحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

إلا أن تلك الأرقام الأولية لا يمكن الاعتماد عليها كلياً للتنبؤ بما سيحدث على مدار العام بأكمله وذلك بسبب عدم اليقين بشأن أسعار النفط والميل إلى تسارع وتيرة الإنفاق بقوة خلال الأشهر الأخيرة من العام. كما ان نمو معدلات الإنفاق في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يشهد زيادات ملحوظة حتى الآن نظراً للضعف غير الاعتيادي للأداء في بداية العام الماضي وهو الأمر الذي تم تعويضه لاحقاً بنهاية العام. ومن الأمور التي تزيد من تعقيد تلك التوقعات، إمكانية تسديد متأخرات حكومية ١,٨، علماً أن مليار دينار كويتي أُضيفت إلى النفقات العامة خلال العام الماضي وقد يتكرر نفس الأمر خلال العام المالي الحالي على الأرجح.

واستناداً إلى افتراضاتنا، والتي تتضمن افتراض سعر خام التصدير الكويتي بقيمة ٦٢ دولاراً للبرميل للسنة المالية ككل، والحفاظ على النفقات عند مستوى مرتفع نظراً لتزايد تسديد المتأخرات المستحقة، نتوقع أن يصل العجز في الميزانية إلى حوالي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل ٣,١٪ خلال العام الماضي. وهو ما يعني تسجيل عجز بقيمة ٥ مليارات دينار كويتي ما يعادل حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد الاستقطاعات. وعلى الأرجح سيتم تمويل هذا العجز من صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون الدين العام الجديد. وتستثني تلك الأرقام عائدات الاستثمارات الحكومية في الخارج، والتي تصل قيمتها إلى أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

الرسم البياني ٣: رصيد الميزانية المالية

(من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية

تسارع وتيرة إسناد المشاريع بالربع الثالث يزيد التفاؤل بنموها للعام ٢٠١٩

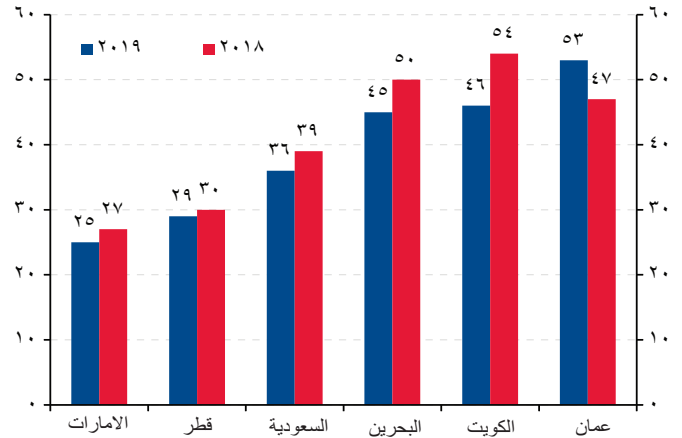
وفقاً للبيانات التي تمت مراجعتها والصادرة من مجلة ميد الاقتصادية (MEED)، فقد ارتفعت وتيرة اسناد المشاريع إلى ٢٣٠ مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام ٢٠١٩ مقابل ٢٧٠ مليون دينار كويتي في الربع الثاني، كان معظمها ضمن قطاعي الطاقة والمياه (٢٠٠ مليون دينار كويتي). ليلبغ بذلك إجمالي قيمة اسناد المشاريع منذ بداية العام حتى تاريخه ٧٧٠ مليون دينار كويتي فيما يعد أقل من التوقعات، ويرجع ذلك إلى استمرار تأجيل ترسية بعض المشاريع الكبرى إلى فترات مستقبلية. حيث من المخطط مبدئياً اسناد مشاريع بقيمة تقارب حوالي ١,٥ مليار دينار كويتي - بما في ذلك مشروع كبد لمعالجة النفايات الصلبة (٢٦٤ مليون دينار كويتي) خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٩. ولكن استناداً

جانبا إنتاج الغاز والنفط المكرر على خلفية بداية إنتاج مصفاة الزور الجديدة. وفي ذات الوقت، أظهرت البيانات الفصلية الأولية بلوغ متوسط النمو غير النفطي نسبة ٠,٨٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام ٢٠١٩. وفي حالة لم يطرأ عليها أي مراجعة، سيصعب الوصول إلى توقعاتنا لنمو القطاع غير النفطي بنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠١٩. وترجع توقعاتنا لنمو القطاع غير النفطي إلى مزيج من السياسة المالية التوسعية وقوة القطاع الاستهلاكي المدعوم بنمو قوي لسوق العمل. وقد أدى استمرار تباطؤ النمو العالمي إلى خفض توقعاتنا لنمو القطاع غير النفطي للعام المقبل إلى ٢,٥٪ مقارنة بتوقعاتنا السابقة البالغة ٢,٧٥٪، على أن تؤدي تلك التغييرات إلى توقعنا تسجيل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمعدل نمو بنسبة ٠٪ للعام الحالي وبنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠٢٠.

تقدم الكويت على المؤشرات العالمية

في الوقت الذي تظل فيه توقعات النمو على المدى القريب متواضعة، هناك بعض الانبعاث الإيجابية على صعيد الإصلاحات الهيكلية وهو ما عكسه الإصدار الأخير لتقريرين عالميين من أهم التقارير المؤثرة لقياس بيئة أنشطة الأعمال. حيث قفزت الكويت ثمانية مراكز إلى الترتيب ٤٦ (من أصل ١٤١ دولة) على مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وذلك بفضل الإصلاحات الكبرى على مستوى عدد من المؤشرات الفرعية من ضمنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية والبيئة التشغيلية وسوق العمل. وعلى خلفية هذا التصنيف، توقعت الكويت على ترتيب سلطنة عمان، حيث جاءت خلف البحرين مباشرة على مستوى تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي. وتصدرت الكويت المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث «استقرار الاقتصاد الكلي» بفضل انخفاض معدل التضخم وديناميكية الديون السيادية الجيدة.

الرسم البياني ٢: تصنيفات القدرة التنافسية العالمية



المصدر: تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٩

ومن جهة أخرى، صنف البنك الدولي الكويت ضمن قائمة أفضل ١٠ دول «الأكثر تحسناً» من بين ١٩٠ اقتصاداً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال السنوي لعام ٢٠٢٠ الذي صدر مؤخراً. حيث قفز تصنيف الكويت من ٩٧ عام ٢٠١٩ إلى ٨٣ عام ٢٠٢٠، مما يعكس الإصلاحات التي تم تطبيقها في مجالات عديدة من ضمنها إجراءات بدء النشاط التجاري والحصول على الكهرباء والتجارة عبر الحدود. وقد ساهمت تلك التطورات في تحسين مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في إطار تحقيق رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥.

تسجيل فائض مالي صغير خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة المالية

٢٠٢٠/٢٠١٩

سجلت الحكومة فائضاً مالياً متواضعاً بقيمة ٠,٢ مليار دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (حتى أغسطس). فيما يتحول ذلك

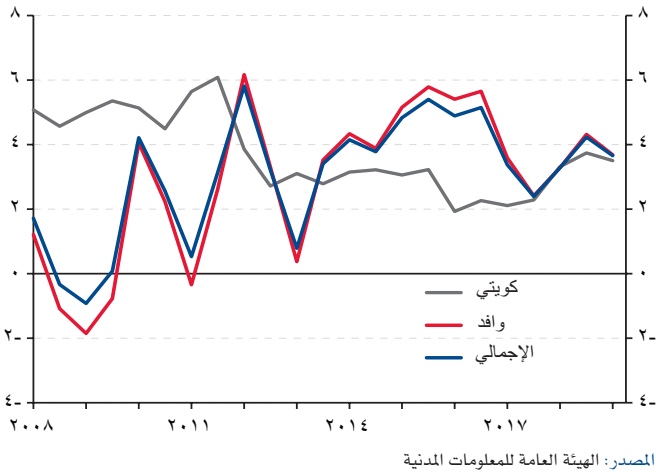
نمو الوظائف يظل قوياً في النصف الأول من العام ٢٠١٩

وفقاً لأحدث الإصدارات نصف السنوية للبيانات الديموغرافية، ارتفع عدد سكان الكويت بنسبة ٢,١% على أساس سنوي في يونيو ٢٠١٩ إلى ٤,٧ مليون نسمة، فيما يعد أدنى من نسبة النمو المسجلة في العام ٢٠١٨ والبالغة ٢,٧%، ويرجع تباطؤ النمو السكاني إلى انخفاض وتيرة نمو العمالة الوافدة إلى ٢,١% في يونيو مقابل ٢,٨% في العام ٢٠١٨. وفي ذات الوقت، كان نمو التعداد السكاني للمواطنين الكويتيين ثابتاً بصفة عامة بنمو بلغت نسبته ٢,٣% في يونيو مقابل ٢,٤% في العام ٢٠١٨ عند مستوى ١,٤ مليون نسمة.

وانخفض نمو إجمالي القوى العاملة من ٤,٢% على أساس سنوي في العام ٢٠١٨ إلى ٣,٧% في يونيو ٢٠١٩، وهو ما يعد أقل بكثير من المعدلات التي شهدناها في الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي للتراجع المستمر في أعداد الوافدين العاملين في القطاع العام (-٣,١% على أساس سنوي) وذلك على خلفية جهود التكويت. وفي حين ظل نمو الوظائف في الكويت ثابتاً عند نسبة ٣,٥%، تباطأ معدل نمو العمالة الوافدة من ٤,٣% إلى ٣,٧% في يونيو الماضي. كما انخفض معدل نمو وظائف الوافدين في القطاع الخاص من ٤,٦% في العام ٢٠١٨ إلى ٤,١%. وإذا أخذنا بالاعتبار العمالة المنزلية، قد نلاحظ المزيد من التراجع في بيانات شهر يونيو ٢٠١٩ والتي بلغت نسبة ٢,٧% على أساس سنوي مقابل ٥,١% في ديسمبر. وكان نمو فرص العمل للوافدين في القطاع الخاص أكثر ضعفاً على خلفية تباطؤ معدلات التوظيف في قطاع البناء.

الرسم البياني ٥: سوق الشغل

(% على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

معدل التضخم يرتفع في سبتمبر إلى أعلى مستوياته خلال ٢٢ شهراً عند ١,٧%

بلغ تضخم أسعار المستهلك أعلى مستوى له في ٢٢ شهراً عند ١,٧% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، مقارنة بـ ١,٢% في شهر أغسطس، مع ارتفاع المعدلات بشكل تدريجي منذ شهر أبريل (الرسم البياني ٦). وكان الارتفاع يشمل أغلب المكونات، خاصة منها الغذاء (١,٨% مقابل ١,١% في أغسطس)، والمفروشات (٣,٢% من ٢,٦%)، والملابس والأحذية (٢,٣% مقابل ١,٧%)، والتي تشكل مجتمعة ٣٦% من سلة مؤشر أسعار المستهلك. وفي الوقت نفسه، كان معدل التضخم في إيجارات المساكن دون تغيير عند ٠,٨%. وقد ارتفع معدل التضخم الأساسي (الذي يستثني الطعام والإسكان) ارتفاعاً حاداً إلى ٣,٣% من ٢,٨% في أغسطس، بما يتوافق مع نمو القروض الاستهلاكية القوي وظروف التوظيف الجيدة.

وبنهاية شهر سبتمبر، بلغ متوسط التضخم هذا العام ٠,٩% على أساس سنوي، وهو في طريقه للوصول إلى متوسط توقعاتنا البالغ ١,٠% (على أن ينهي العام عند حوالي ١,٥%). أما في العام المقبل، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم ولكن سيظل منخفضاً عند ١,٥% تقريباً، مع استقرار

إلى الاتجاهات التي شهدناها في الفترات السابقة، أصبح لدينا تقدير متحفظ لأن تصل قيمة المشاريع التي سوف يتم إسنادها هذا العام إلى حوالي ٢ مليار دينار كويتي تقريباً فيما يعد تحسناً متواضعاً فوق القيمة الاجمالية للعام ٢٠١٨ والتي بلغت ١,٧ مليار دينار كويتي في ظل المزيد من التأجيلات والتأخيرات المحتملة.

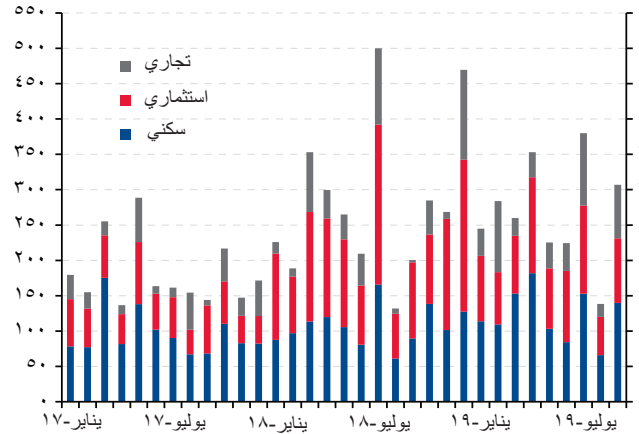
أما بالنسبة للعام المقبل، من المتوقع إسناد مشاريع كبرى في قطاعات الطاقة والكيماويات والبناء. وتشمل المشاريع الرئيسية المخطط لها مشروع محطة الدبدية للطاقة الشمسية (٣٦٠ مليون دينار كويتي) ومحطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (٢٢٥ مليون دينار كويتي) المخطط إسنادها في الربع الأول من العام ٢٠٢٠ والربع الثاني على التوالي. كما يتوقع طرح مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات الذي طُلب انتظاره والذي تبلغ قيمته ٣ مليارات دينار كويتي في الربع الرابع من العام ٢٠٢٠. ووفقاً لمجلة ميد (MEED)، يصل إجمالي قيمة المشروعات المتوقع إسنادها في العام ٢٠٢٠ إلى نحو أكثر من ٦ مليارات دينار كويتي وإن كنا نعتقد أن هذا الرقم متفائل ومن غير المرجح أن يتحقق.

تحسن المبيعات العقارية في الربع الثالث من العام ٢٠١٩

انتعشت قيمة المبيعات العقارية في سبتمبر لتصل إلى ٣٠٧ ملايين دينار كويتي بزيادة قدرها ٥٣% على أساس سنوي، متخطية بذلك أكثر من ضعف المبيعات المسجلة في أغسطس، والتي عانت من ضعف موسمي. ويعزى ارتفاع المبيعات العقارية في سبتمبر إلى زخم القطاع السكني والاستثماري، حيث ارتفع عدد الصفقات بنسبة ٨٥%/٧٥% على أساس شهري في كلا القطاعين على التوالي. وبالنظر إلى بيانات الربع الثالث بصفة عامة، نجد أن إجمالي المبيعات العقارية قد بلغ ٨٢٥ مليون دينار كويتي، بتراجع هامشي عن الربع المماثل من العام الماضي (٨٣٢ مليون دينار كويتي) وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الصفقات وهو ما يرجع على الأرجح إلى انخفاض أسعار القطاع الاستثماري.

الرسم البياني ٤: مبيعات العقارات

(مليون دينار)

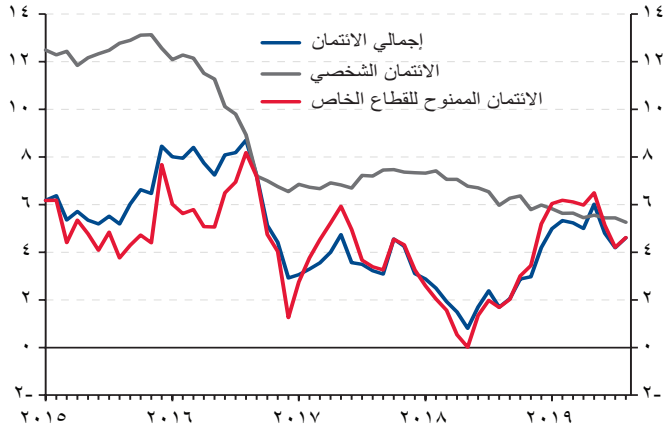


المصدر: وزارة العدل

ومن جهة أخرى، تباينت اتجاهات الأسعار. حيث استقرت أسعار القطاع السكني في أغسطس وحافظت على مكاسب سنوية قوية (١٩% لقطع الأراضي و ٩% للمنازل السكنية)، في حين تراجعت أسعار القطاع الاستثماري لتشهد انكماشاً على أساس سنوي (-٣% للمباني و-١% للشقق) وذلك على الرغم من النمو القوي بنسبة ٧% الذي سجله القطاع فيما يخص الشقق خلال الأشهر الثلاثة (يونيو - أغسطس). إلا أن أسعار المباني الاستثمارية اتخذت اتجاهًا تراجعياً واضحاً، حيث انخفضت بنسبة ١٠% منذ شهر مايو فيما قد يكون بمثابة رد فعل متأخر على ضغوط السوق التي أثرت سابقاً على أسعار الشقق، والتي ترجع إلى الزيادة المفرطة من جانب العرض واستمرار الشواغر وانخفاض الإيجارات.

الرسم البياني ٧: الائتمان المصرفي

(% على أساس سنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي

سوق الأسهم يفقد بعض الزخم في الربع الثالث

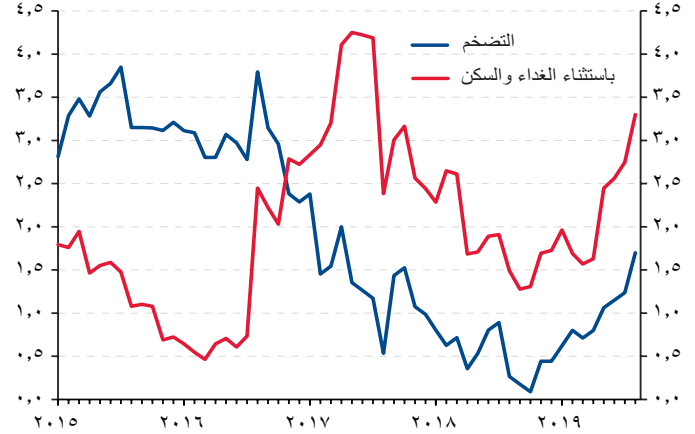
فقدت بورصة الكويت زخمها في الربع الثالث من العام ٢٠١٩ وذلك على الرغم من تسجيل نمو قياسي على صعيد الارتفاع القوي للمؤشر العام منذ بداية العام حتى تداولات أغسطس بنسبة ٢١%. وقد يكون أداء البورصة قد تأثر على خلفية التصعيد اللاحق للتوترات التجارية والجيوسياسية وتقلب أسعار النفط وهو ما أثر سلباً على المعنويات وأدى إلى التوجه إلى جني الأرباح وتباطؤ وتيرة صافي التدفقات الأجنبية في شهري أغسطس وسبتمبر مقارنة بالفترة السابقة من العام. أما بالنسبة للأداء على أساس ربع سنوي، فقد تراجع المؤشر العام ٢,٦% خلال الربع الثالث. كما انخفضت القيمة السوقية إلى ٣٣ مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر مقابل ٣٥ مليار دينار في أغسطس. وساهم إدراج السوق ضمن مؤشر ستاندرد أند بورز داو جونز للأسواق الناشئة في ٢٣ سبتمبر في تقديم بعض الدعم خلال الأسبوع الأخير من الشهر مما ساهم في تعويض الخسائر السابقة جزئياً. إلا أن المكاسب منذ بداية العام (حتى ١٥ أكتوبر) ظلت قوية بنمو بلغت نسبته ١٣%، متفوقة بذلك على أداء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي (-٢,٤%). ولقد كانت سيولة السوق قوية في شهر سبتمبر، حيث بلغ متوسط حجم التداول اليومي ٣٥ مليون دينار كويتي، فيما يعد أعلى من المتوسط اليومي للتداولات خلال الأشهر السابقة من العام الحالي.

ومستقبلياً، فمن المتوقع أن يظل السوق مستقراً ومحتفظاً بمستويات سيولة جيدة إلى حد ما على المدى القريب إلى المتوسط وذلك بدعم من تحسن المعنويات بعد الانخفاض الأخير، وطرح اثنين من أكبر الاكتتابات العامة الأولية في الربع الرابع من العام (شركة بورصة الكويت وشمال الزور)، هذا بالإضافة إلى توقع تدفق استثمارات المؤسسات والصناديق النشطة وغير النشطة على خلفية ادراج السوق ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة والمقرر له في مايو ٢٠٢٠. إلا أن المخاطر السلبية ما زالت متواجدة على الساحة والتي تتمثل في التوترات الجيوسياسية بالمنطقة والحرب التجارية وما يتبعهما من تقلبات في أسعار النفط وتباطؤ النمو العالمي.

إيجارات السكن. وعلى الرغم من أن التضخم الأساسي قد ارتفع مؤخراً، إلا أنه من غير المحتمل أن تستمر الضغوط على الأسعار الأساسية، في ظل معدلات النمو المتواضعة، واعتدال نمو الائتمان، واستقرار الدينار عند مستوى قوي نسبياً. حيث تظهر الأسعار على مستوى البيع بالجملة ضغوط تضخمية قليلة، مما يشير إلى أن معدل التضخم الأساسي قد يبقى في حدود ٢ إلى ٢,٥% العام المقبل.

الرسم البياني ٦: التضخم في أسعار المستهلك

(% على أساس سنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

نمو الائتمان لا يزال مستقراً عند مستوى ٤-٥% والبنك المركزي الكويتي يبقى على أسعار الفائدة دون تغيير

بعد أن شهد الائتمان المحلي نمواً بنسبة ٤,٨% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٩، تراجع إلى مستوى ٤,٦% في أغسطس، إلا أنه ظل أعلى من معدل يوليو البالغ ٤,٢%. ويعزى هذا التباطؤ البسيط إلى تراجع الإقراض لكل من الشركات والأفراد. حيث سجل الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال نمواً بنسبة ٤,٦% في أغسطس، في حين بلغ معدل نمو التسهيلات الشخصية (باستثناء القروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية) ٥,٢% في ظل تباطؤ نمو القروض السكنية. إلا أن نمو القروض الاستهلاكية (أي غير السكنية) - التي تمثل قيمتها أقل من ١٠% من إجمالي القروض الشخصية - سجلت نمواً قوياً بنسبة ٢١% في أغسطس، حيث ما زالت تستفيد من تخفيف بنك الكويت المركزي لقيود إقراض الأفراد في أواخر العام الماضي. ومن المتوقع أن يصل إجمالي نمو الائتمان في العام ٢٠١٩ في حدود تتراوح ما بين ٤-٥% بدعم من استقرار مناخ الاقتصاد الكلي والانتعاش الطفيف في إسناد المشاريع ونمو سوق العمل.

ومن جهة أخرى، تباطأ نمو إجمالي الودائع من ١,٢% على أساس سنوي في يوليو إلى ٠,٨% في أغسطس. ويعكس هذا الانخفاض تراجع الودائع الخاصة بنسبة ٠,٥%، في حين تسارعت وتيرة نمو الودائع الحكومية إلى ٨,٣%.

وقد أبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم دون تغيير عند مستوى ٢,٠% في سبتمبر الماضي وذلك على الرغم من خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس، متبعاً نفس الأسلوب الذي اتخذته عند قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة في يوليو الماضي. ويعكس هذا القرار مدى مرونة السياسة النقدية التي يدعمها ربط الدينار بسلة من العملات بدلاً من الدولار الأمريكي فقط، هذا بالإضافة إلى الاتجاه إلى تعزيز جاذبية الأصول المقومة بالدينار.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

توقعات / تقديرات		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
		(مليار دينار)							
٤٠.١	٣٩.٨	٤١.٥	٣٦.٣	٣٣.١	٣٤.٥	٤٦.٣	٤٩.٤	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	
١٧.٧	١٨.٥	٢١.٣	١٦.٢	١٣.٦	١٥.٧	٢٩.٢	٣٢.٧	النفطي	
٢٧.٣	٢٦.٣	٢٥.٤	٢٤.٦	٢٣.٩	٢٣.٩	٢٢.٢	٢٢.٤	غير النفطي	
		(نسبة التغير)							
٢.٣	٠.٠	١.٨	٣.٥-	٢.٩	٠.٦	٠.٥	١.١	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
٢.٠	٢.٥-	١.٢	٧.٢-	٣.٩	١.٧-	٢.١-	١.٨-	النفطي	
٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٢	١.٦	٠.٤	٤.٨	٤.٢	غير النفطي	
...	...	٤.٢	٣.١	٢.٩	٨.٥	٦.١	٨.١	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	
...	...	٣.٩	٣.٨	٣.٦	١.٧	٣.٤	١.٠	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)	
١.٥	١.٠	٠.٦	١.٥	٣.٥	٣.٧	٣.٢	٢.٧	التضخم (%/النمو السنوي، متوسط)	
١.٥	١.٥	٠.٤	١.١	٢.٤	٣.١	٣.٠	٢.٦	التضخم (%/النمو السنوي، نهاية الفترة)	
		(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)							
٨.٠-	٨.٠-	٣.١-	٩.٠-	١٣.٩-	١٣.٤-	٧.٦	٢٦.١	الميزان المالي (قبل استقطاع تحويلات صندوق الأجيال القادمة)	
٤٦.٥	٤٦.٨	٤٩.٥	٤٤.١	٣٩.٦	٣٩.٥	٥٣.٩	٦٤.٤	الإيرادات	
٣٩.٨	٤١.١	٤٤.٤	٣٩.٤	٣٥.٤	٣٥.٠	٤٨.٦	٥٩.٣	النفطية	
٦.٧	٥.٨	٥.١	٤.٧	٤.٣	٤.٥	٥.٢	٥.١	غير النفطية	
٥٤.٥	٥٤.٩	٥٢.٦	٥٣.١	٥٣.٦	٥٢.٩	٤٦.٣	٣٨.٣	المصروفات	
٤.٧	٤.٧	٥.٠	٤.٤	٤.٠	٤.٠	١٣.٥	١٦.١	تحويلات صندوق الأجيال القادمة	
١٢.٧-	١٢.٧-	٨.١-	١٣.٤-	١٧.٩-	١٧.٣-	٥.٩-	١٠.٠	الميزان المالي الأشمل (بعد استقطاع تحويلات صندوق الأجيال القادمة)	
١١.٧	١١.٩	١١.٥	١٣.٠	١٣.٤	١٢.٤	٨.٥	٧.٠	الدخل الاستثماري*	
١٦.٠	١٢.٩	١٤.٨	٢٠.٠	١٩.٦	٤.٦	٣.٤	٣.١	الدين العام	
٣.٠	٦.٠	١٤.٨	٨.٠	٤.٦-	٣.٥	٣٣.٤	٤٠.٣	ميزان الحساب الجاري	
١٩.٩	٢٢.٩	٢٩.٨	٢١.٥	١٧.٨	٢٤.٤	٤٧.٧	٥١.٨	ميزان السلع	
٤٦.٧	٤٨.٤	٥٢.٦	٤٦.٢	٤٢.٥	٤٧.٥	٦٤.٢	٦٦.٥	الصادرات	
٢٦.٨	٢٥.٤	٢٢.٨	٢٤.٧	٢٤.٧	٢٣.٢	١٦.٦	١٤.٧	الواردات	
٢١.٤-	٢٠.٣-	١٧.٧-	١٦.٩-	١٨.٣-	١٧.٤-	١١.١-	٨.٥-	صافي الخدمات	
١٦.١	١٥.٠	١٣.٥	١٥.٧	١١.٧	١١.١	٩.٦	٨.٠	صافي الدخل الاستثماري	
١١.٥-	١١.٦-	١٠.٨-	١٢.٣-	١٥.٨-	١٤.٥-	١٢.٧-	١١.٠-	تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج	
...	...	٠.٣٠٢	٠.٣٠٢	٠.٣٠٢	٠.٣٠١	٠.٢٨٥	٠.٢٨٤	سعر الصرف (دينار مقابل دولار)	
...	...	٣.٠٠	٢.٧٥	٢.٥٠	٢.٢٥	٢.٠٠	٢.٠٠	سعر فائدة البنك المركزي	
٥٨	٦٣	٦٩	٥١	٣٩	٤٨	٩٥	١٠٥	سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)	
٢.٦٨	٢.٦٧	٢.٧٤	٢.٧٠	٢.٩٥	٢.٨٦	٢.٨٧	٢.٩٢	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

* بالاستناد إلى تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني.

الجدول ٢: البيانات الاقتصادية الشهرية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	أبريل ٢٠١٩	مايو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٩	يوليو ٢٠١٩	أغسطس ٢٠١٩	سبتمبر ٢٠١٩
٣٥,٤	٣٦,٩	٣٧,٢	٣٧,٦	٣٧,٩	٣٧,٨	٣٧,٩	...
٣,١	٤,٢	٥,٠	٦,٠	٤,٨	٤,٢	٤,٦	...
٣٧,١	٣٨,٦	٣٨,٨	٣٨,٢	٣٩,٠	٣٨,٤	٣٧,٨	...
٣,٨	٤,٠	٢,٦	٠,٦	١,٦	١,١	٠,٣-	...
١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٢	١,٢	...
٢,٦	١,٧	١,٦	١,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٨	...
١٧١	٤٧٠	٣٥٣	٢٢٥	٢٢٥	٣٨٠	١٣٩	٣٠٧
٦,٩-	٥٦,١	٣٧,٩	٣٧,٧	٣٥,٨	١٥,٦	١٦,٨	١٨,٢
١٥٢	١٥٦	١٦٠	١٥٩	١٥٩	١٥٨	١٥٩	...
١٧٠	١٧٥	١٧٦	١٨٠	١٨٧	١٩٢	١٩٢	...
١٨٢	١٩٥	١٩٥	١٩٧	١٩٣	١٧٧	١٧٨	...
١١٠	١١٠	١٠٩	١٠٥	...
٦١	٥٧	٧١	٧٠	٦٣	٦٥	٦٠	٦٢
٤٨٣٠	٥٠٨٠	٥٦٣٠	٥٧٢٦	٥٨٣٢	٦١١٧	٥٩٧١	٥٦٧٩
...	٠,٦-	٠,٢	١,٧	١,٩	٤,٩	٢,٤-	٤,٩-

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣: البيانات الاقتصادية الربع سنوية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

الربع الرابع ٢٠١٥	الربع الرابع ٢٠١٦	الربع الرابع ٢٠١٧	الربع الثاني ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	الربع الثاني ٢٠١٩
١,٧	٤,٠	٤,٣-	٠,٦	٢,٧	٢,٠	٠,٩	٠,٤
٠,٩	٢,٢	٥,٨-	٠,٣-	٣,٦	٢,٤	١,٦	٠,٤-
٠,٣	٢,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,٦	٠,٢	١,٤
٢,١	٢,٣	٢,٦	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٢
١٠,٠	٩,١	١١,٤	١٦,٦	١٤,١	١٠,٩	٧,٨	٦,٨
٠,١-	٠,٦	١,٢	٢,٧	٠,٩	١,٨	٢,٠	...
٣,٦	٤,١	٤,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٤	٥,٠	...
٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٢	...

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الفرع الرئيسي

الكويت
بنك الكويت الوطني
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

دليل الفروع الخارجية والشركات التابعة

مصر البنك الوطني المصري Plot 155, City Center, First Sector 5th Settlement, New P.O. Box 229, 11835 Cairo, Egypt Tel: + 20 2 26149300 Fax: + 20 2 26133978	لبنان بنك الكويت الوطني الفرع الرئيسي BAC Building Justinien Street P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh 1107 2200 Beirut, Lebanon Tel: +961 1 759700 Fax: +961 1 747866	المملكة العربية السعودية بنك الكويت الوطني Al Khalidiah District, Al Mukmal Tower, Jeddah P.O. Box: 15385 Jeddah 21444 Kingdom of Saudi Arabia Tel: +966 2 603 6300 Fax: +966 2 603 6318	الأردن بنك الكويت الوطني الفرع الرئيسي Al Hajj Abdul Rahim Street Hijazi Plaza, Building # 70 P.O. Box 941297 Amman 11194, Jordan Tel: +962 6 580 0400 Fax: +962 6 580 0441	البحرين بنك الكويت الوطني GB Corp Tower, Block 346 Road 4626, Building 1411 P.O.Box 5290 Manama Kingdom of Bahrain Tel: +973 17 155 555 Fax: +973 17 104 860
فرنسا بنك الكويت الوطني إنترناشيونال 90 Avenue des Champs-Élysée 75008, Paris France Tel: +33 1 5659 8600 Fax: +33 1 5659 8623	العراق بنك الائتمان العراقي Street 9, Building 187 Sadoon Street, District 102 P.O. Box 3420 Baghdad, Iraq Tel: +964 1 7182198/7191944 +964 1 7188406/7171673 Fax: +964 1 7170156	الولايات المتحدة الأمريكية بنك الكويت الوطني فرع نيويورك 299 Park Avenue New York, NY 10171 United States of America Tel: +1 212 303 9800 Fax: +1 212 319 8269	الإمارات العربية المتحدة بنك الكويت الوطني فرع ابوظبي Sheikh Rashed Bin Saeed Al Maktoom Road P.O. Box 113567 Abu Dhabi, U.A.E Tel: +971 2 4199555 Fax: +971 2 2224777	الإمارات العربية المتحدة بنك الكويت الوطني فرع دبي Latifa Tower Sheikh Zayed Road P.O. Box. 9293 Dubai, UAE Tel: +971 4 3161600 Fax: +971 4 3888588
تركيا البنك التركي - شركة تابعة Valikonagi Avenue No. 1 P.O. Box 34371 Nisantasi, Istanbul Turkey Tel: +90 212 373 6373 Fax: +90 212 225 0353	سنغافورة بنك الكويت الوطني فرع سنغافورة 9 Raffles Place # 24-02 Republic Plaza Singapore 048619 Tel: +65 6222 5348 Fax: +65 6224 5438	الصين بنك الكويت الوطني Suite 1501-1502, AZIA Center 1233 Lujiazui Ring Road Shanghai 200120, China Tel: +86 21 8036 8000 Fax: +86 21 8036 0801	المملكة المتحدة فرع بورنمان سكوير 7 Portman Square London, W1H 6NA United Kingdom Tel: +44 20 7224 2277 Fax: +44 20 7486 3877	المملكة المتحدة الفرع الرئيسي 13 George Street London, W1U 3QJ United Kingdom Tel: +44 20 7224 2277 Fax: +44 20 7224 2101

NBK Capital - إن بي كي كابيتال

الإمارات العربية المتحدة Precinct Building 3, Office 404 DIFC Sheikh Zayed Road P.O. Box 506506, Dubai United Arab Emirates Tel: +971 4 365 2800 Fax: +971 4 365 2805	الكويت 38th Floor, Arraya II Building Block 6, Shuhada'a Street Sharq P.O. Box 4950, Safat 13050 Kuwait Tel: +965 2224 6900 Fax: +965 2224 6904 / 5
---	---

بعد توخي الحذر الشديد في صياغة هذا الإصدار، يخلي بنك الكويت الوطني كامل مسؤوليته عن أي خسائر مترتبة على استخدامه. يتم توزيع تقرير الاقتصاد الكويتي لعملاء البنك الوطني وشركائه مجاناً، ويمكن إيجاده، بالإضافة إلى التقارير السابقة، على موقع بنك الكويت الوطني الإلكتروني تحت قائمة "التقارير". الرجاء زيارة موقعنا: www.nbk.com للاطلاع على تقارير أخرى. للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع قسم البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني على رقم: ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (+٩٦٥)، أو على البريد الإلكتروني: econ@nbk.com.

© ملاحظة على حقوق النشر: يعد هذا التقرير أحد إصدارات بنك الكويت الوطني المحفوظة، ولا يحق لأحد إعادة نشره أو طباعته دون الموافقة المسبقة من بنك الكويت الوطني.